

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي حول الإجراءات البديلة للرفع من الاستثمار العمومي في قطاع الصحة

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

لأشك أن تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 ببلادنا اختبر مقدرة المملكة على مواجهة الأخطار الطارئة، خصوصا المرتبطة منها بالعلاج في المستشفيات العمومية والتعويل على الكفاءات البشرية المشتغلة ضمنها. الأمر الذي جعل فئة عريضة من المغاربة يعيدون سؤال الاستثمار العمومي ببلادنا إلى الواجهة، بعدما طالب طيف كبير من المغاربة بمزيد من الاستثمار الدولة في المجالات الاجتماعية على غرار التعليم والصحة، وهو ما يسندونه بكون القطاعين أساسيين لأي نهضة ممكنة، وسيجنبان المغرب مشاكل عدة في حالات الخطر والكوارث لا قدر الله. الأمر الذي يؤكد أن مسألة الرفع من ميزانية الصحة والتعليم مستقبلا بات مسألة ضرورية. لكن قبل الحديث عن أي إستراتيجية مستقبلية يجب التركيز على ما يعيشه اليوم هذين القطاعين خاصة قطاع الصحة الذي عرّى فيروس كورونا هشاشته. ونعتقد السيد الوزير، في فريق الأصالة والمعاصرة بأن الرفع من ميزانية هذين القطاعين يقتضي مجهودا جماعيا، أولا بالاقتطاع من مجالات أخرى، فضلا عن تجويد النظام الضريبي وجعله متوازنا بفرض الضريبة على الثروة، فبالرغم من أهمية التبرعات التي قدمها رجال الأعمال بالمغرب، إلا أن الأمور لا يمكن أن تستمر بهذا الشكل الذي نحن عليه.

لذا نسألكم السيد الوزير، هل حول ما هي الإجراءات البديلة التي تنوي الحكومة اعتمادها من أجل الرفع من قيمة الاستثمار العمومي في بلادنا؟ وما هي الإمكانيات المستعجلة المتاحة اليوم لدى الحكومة من أجل إنقاذ قطاع الصحة قبل فوات الأوان؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام

إمضاء :

عبدالكريم الهمس